

يكفي الاستماع إلى هتافات المتظاهرين في الشوارع والساحات تنديداً بالسلطة السياسية، لتكوين تصوّر واضح عن أن التدهور المنهجي الحاصل في مؤسسات الدولة وخدماتها العاقبة، ساهم، إلى حدّ كبير، في تاجيح موجة الغضب العارمة في كل أنحاء البلاد

الانتفاضة الشعبية والاقتصاد السياسي لقطاع الطاقة في لبنان وكيف وصلنا إلى هنا؟ [2/1]

الجدل القائم حول استخدام بواخر الطاقة أو تحميل اللاجئين مسؤولية النقص في التيار الكهربائي، في كثير من الأحيان، بدأ أن عملية اتخذ أي قرار في هذا القطاع كانت جزءاً من معركة شخصية قادها كل حزب داخل الحكومة، في حين، كان الجمهور يفقد الأمل تدريجياً من إمكانية حصول أي تغيير إيجابي، في مقال سابق، دعوت إلى إجراء حوار وطني تنتقد منه خطة وطنية لإنقاذ قطاع الطاقة، تحتاج، أن يحضن من يدير سياسات البحث يمكن لاقتراح مُماثل، في حال مستويات انعدام المساواة نتيجة الطاقة في البلاد بالتفويض المطلوب ليعمل بسرعة أكبر وبأقل قدر من العراقيل السياسية.

مشاكل قطاع الطاقة هي بمثابة تذكير متواصل بعجز الدولة عن توفير أحد أهم الخدمات الأساسية للمواطن والاقتصاد

ما يحصل اليوم في الشارع قد يكون فرصة استثنائية لإجراء إصلاح شامل في قطاع الطاقة للمواطن والاقتصاد

نخاضت لسياسات مُمنهجة أتت إلى تفشيل دورها الحيوي على مستويات عديدة، بدءاً من تأمين الخنية والاقتصادية، وصولاً إلى الجبابية ونوعية الطاقة، وفيما كان متوسط التحويلات المالية المخصّصة لتغطية خسائر مؤسسة كهرباء لبنان، يتراوح بين 1,2 و 2 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، كانت مشاريع الطاقة المتجددة ذات الجدوى الاقتصادية «تُحارب» عبر الماطلة في تنفيذها. علماً أن توفير الخسائر المحقّقة عبر مؤسسة كهرباء لبنان وحدها، وتوظيفها في مشاريع ذات كفاءة وجدوى اقتصادية واجتماعية، كانا أكثر من كافيين لنقل لبنان إلى مستوى أكثر تقدّماً من النمو الطاقوي غير المسوّق. أضف إلى ذلك، ما شكّله هذه التحويلات من عبء على الموازنة العامة، وهو ما يعدّ إشكالية بذاته من منظور ميزان المدفوعات كون هذه التحويلات مُخصّصة للتأود من الخارج، مع ما يعنيه ذلك من نزف إضافي في العملات الأجنبية. لا شك أن كلفة الحفاظ على الوضع الراهن مرتفعة للغاية، وما يحصل اليوم في الشارع قد يكون فرصة استثنائية لإجراء إصلاح شامل في قطاع الطاقة، وهو ما سنأترق إليه في الجزء الثاني من هذا المقال.

4) مقاومة الإصلاحات للحفاظ على الوضع القائم

المثال الأكثر تعبيراً عن مقاومة الإصلاحات الضرورية، هو الحالة الراهنة لمؤسسة كهرباء لبنان، التي



ارجل بوليفان - المكسيك

حسبة كمنات

التالي الزوال السابق لحاكم مصرف لبنان

عندما كتب أرسطو دستور أثينا، كان قد قرأ مُسبقاً مواد دستوراً في العالم ليتمكن من كتابته. أقول ذلك قاصداً أن الدستور هو نفسه القانون، وهو الذي يحكم البلاد، والبعض يسمّونه «الكتاب». عندما تولى الرئيس دوايت آيزنهاور الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، سُئل: «كيف ستدير رئاسة البلاد وأنت لدية الوقت الكافي للغوص في عالم السياسة والقوانين، فكان جواب آيزنهاور: «جئت إلى البيت الأبيض لأعمل ما يفعله عليّ الكتاب».

عندما في لبنان، أخذ الرئيس فؤاد شهاب بهذه المقولة، وعند كل مفصل وقرار مسؤول كان يسأل: «شو يقول الكتاب؟ لأعمل ما يفعله علي». وعندما تولى الدكتور إدمون نعيم حاكمية مصرف لبنان في الفترة الممتدة بين عامي 1985 و1990، التي شهدت موجات تضخّم متتالية وأنيهارات في سعر الصرف، وكنت معه النائب الأول لحاكم المصرف المركزي، سألته: «ماذا ستفعل وأنت لا تحمل خبرات اقتصادية وتقنية لمواجهة أزمات مماثلة، فأجاب: «لقد عُيِّنت في هذا المركز لا لأعمل شيئاً أكثر من تطبيق ما هو وارد في الكتاب». أي في قانون النقد والتسليف، وسألته أيضاً: «ألا تخاف من هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقك؟» فكان جوابه: «أنا معكم في المجلس المركزي لمصرف لبنان، وسأعمل بكل أرياح».

أقول ذلك لأشير إلى أن واضعي الدساتير في العالم هم الذين أقاموا السلطات في البلاد، أي السلطات التشريعية والتفيذية والقضائية، وأيضاً النقدية. والأّن ننحدّ عن السلطة النقدية، لأنها أصبحت من ضمن السلطات الرئيسية في أي بلد، كونها تتعاطى في عمليّات النقد

وتسهر على سير المصارف المحليّة وتعاملات الناس والفاعلين الاقتصاديين في البلدان ذات النظام الاقتصادي الحرّ، ولأننا الآن نعيش تبعات سياسة نقدية مستمرّة منذ أكثر من عقدين، ساهمت بقتل الاقتصاد الحقيقي المنتج لصالح اقتصاد ريعي استفادت منه القلّة على حساب المجتمع والاقتصاد، وبتجهير الشباب ورفع الأسعار وانهارت الخدمات العامة، وجوّلتنا إلى أسرى لعملة أجنبية لا نمك أيّ سلطة عليها، وتزداد حاجتنا إليها باطراد لتناكل ونشرب ونلبس ونتنقل ونعمل...

حالياً يزيد الطلب على الدولار بالتوازي مع سخفه في الأسواق، وما تدابير تقييد التعامل بالدولار الأخيرة وأزمة الاستيراد والتصدير إلا الدليل العملي على ذلك، وهذه الأزمة مرجّحة للتفاقم أكثر وأكثر، فهي أشبه بالحفر في القعر، فيما المطلوب العودة إلى «الكتاب» والاحتكام له وتحكيم ضمائر الحكّام لتحلّل مسؤولية شعب يتندّد واقتصاد يتترنّح لصالح استمرار سلطة متسلّطة.

أقول ذلك، لأنني كنت دائماً أقرأ ولا أزال أقرأ في الكتاب، أي قانون النقد والتسليف.

ففي هذا الكتاب لم يغب عن عقل المشرّع أن السلطات مُفصّلة من بعضها البعض، ولكّنها في الوقت نفسه، تتعاون مع بعضها البعض بما فيه خير البلاد.

تنص مواد قانون النقد والتسليف على كيفية إدارة المصرف المركزي لعمليّات النقد والتسليف، وهي خارطة طريق واضحة للبدء بإدارة الأزمة. إذ حلّ الأزمة ليس

وجهات نظر

هزّة ضمير

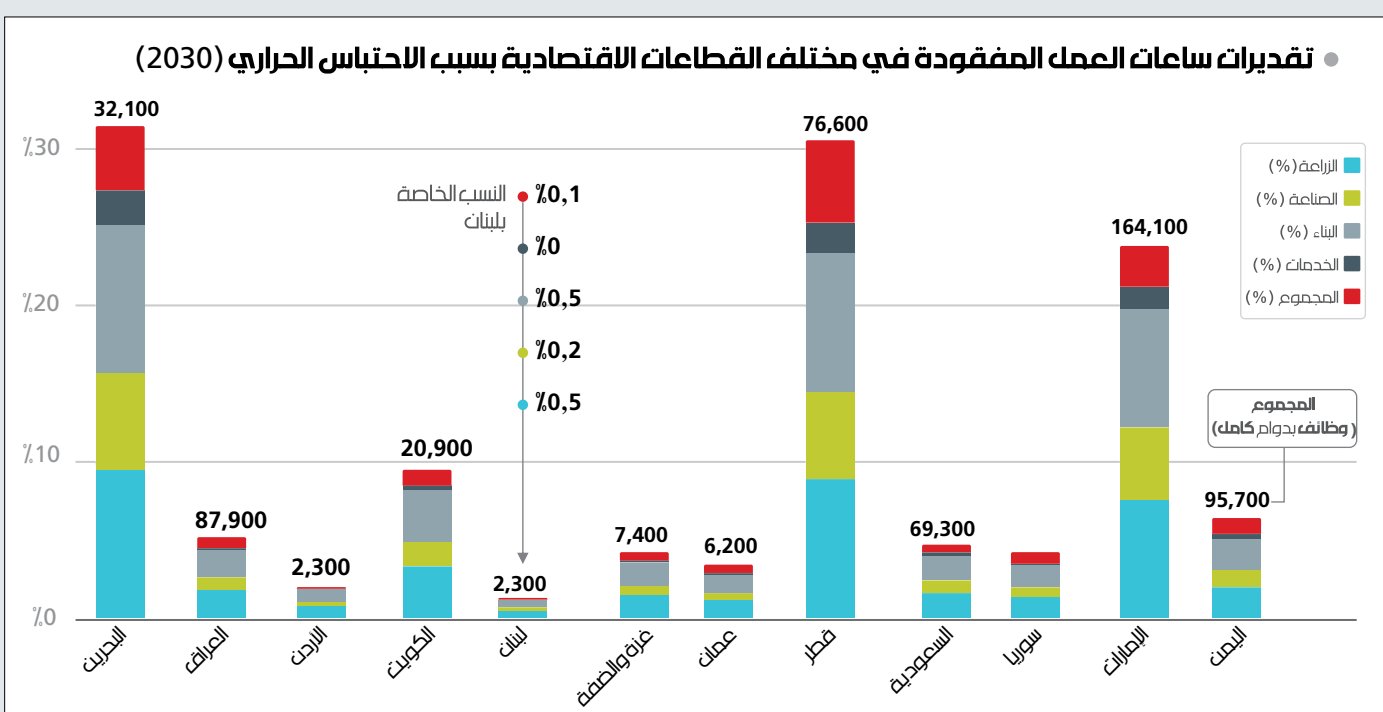
مسألة تقنية ولا يحتاج لاختصاصيين وتكنولوجيا، بل لقرار سياسي تكون حماية المجتمع وبناء الاقتصاد أولى الحرّ، ولأننا الآن نعيش تبعات سياسة نقدية مستمرّة منذ أكثر من عقدين، ساهمت بقتل الاقتصاد الحقيقي المنتج لصالح اقتصاد ريعي استفادت منه القلّة على حساب المجتمع والاقتصاد، وبتجهير الشباب ورفع الأسعار وانهارت الخدمات العامة، وجوّلتنا إلى أسرى لعملة أجنبية لا نمك أيّ سلطة عليها، وتزداد حاجتنا إليها باطراد لتناكل ونشرب ونلبس ونتنقل ونعمل... حالياً يزيد الطلب على الدولار بالتوازي مع سخفه في الأسواق، وما تدابير تقييد التعامل بالدولار الأخيرة وأزمة الاستيراد والتصدير إلا الدليل العملي على ذلك، وهذه الأزمة مرجّحة للتفاقم أكثر وأكثر، فهي أشبه بالحفر في القعر، فيما المطلوب العودة إلى «الكتاب» والاحتكام له وتحكيم ضمائر الحكّام لتحلّل مسؤولية شعب يتندّد واقتصاد يتترنّح لصالح استمرار سلطة متسلّطة.

أقول ذلك، لأنني كنت دائماً أقرأ ولا أزال أقرأ في الكتاب، أي قانون النقد والتسليف، وسألته أيضاً: «ألا تخاف من هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقك؟» فكان جوابه: «أنا معكم في المجلس المركزي لمصرف لبنان، وسأعمل بكل أرياح».

أقول ذلك، لأنني كنت دائماً أقرأ ولا أزال أقرأ في الكتاب، أي قانون النقد والتسليف، وسألته أيضاً: «ألا تخاف من هذه المسؤوليات الملقاة على عاتقك؟» فكان جوابه: «أنا معكم في المجلس المركزي لمصرف لبنان، وسأعمل بكل أرياح».

طبيعة النظام الاقتصادي الحرّ. وعادةً يكون تدخّل البنك المركزي استثنائياً ومُبرّراً، خصوصاً في عمليّات التشار، مع الأخذ في الاعتبار سيولة المصارف. على أن لا يستعمل أدواته التقليدية (الفائدة) خلال تدخّله هذا في ظروف استثنائية. أمّا لناحية سياسات التسليف للمصارف، لا شك أن هناك تدابير وإجراءات يجب أن تتخذ، ويتّضح من النصّ أن

618 ألف وظيفة ستفقدُها البلدان العربية في 2030



ومعظمها في قطاع الزراعة، وكذلك العراق التي ستخسر حين يعدّ كلّ من الأردن ولبنان الأقل تضرراً، إذ سيخسر كلّ منهما نحو 2300 وظيفة بدون كامل بغالبيتها في قطاعي الزراعة والبناء، ونسبة أقل في الصناعة. أمّا في ما يتعلق بمتوسط الناتج المحليّ، فإن البلدان العربية ستفقد 1.1% من إنتاجيتها في عام 2030 بالمقارنة مع 0.5% في عام 1995. وتتفاوت النسبة بين البلدان، بحيث تعدّ قطر الأكثر تضرراً إذ من المتوقع أن تخسر 3.2% من ناتجها المحليّ، تليها البحرين والإمارات بكافٍ من 2% من ناتجها المحليّ، أمّا الأردن ولبنان وعمان فهي البلدان الأقل تضرراً ولن تخسر أكثر من 0.2% من ناتجها المحليّ بحلول عام 2030 بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

من ساعات العمل المفقودة سنتركّز فيها فضلاً عن أن غالبية العاملين في هذه القطاعات هم مهاجرون ولا يتمتعون بقدرة تكيف مرتفعة.

تعدّ الإمارات الأكثر تضرراً إذ ستخسر نحو 164 ألف وظيفة بدون كامل، أي نحو 2.6% من ساعات العمل بالمقارنة مع 1.8% من ساعات العمل المفقودة في عام 1995 ويعدّ ذلك إلى طرفيان قطاع البناء، فيها، فيما ستزداد ساعات العمل المفقودة بسبب ارتفاع درجات الحرارة بكافٍ من الضعف في كلّ من قطر التي سترتفع النسبة فيها من 2.3% إلى 5.3% بين عامي 1995 و2030 وهو ما يعادل 76 ألف وظيفة والبحرين التي سترتفع نسبة ساعات العمل المفقودة فيها من 1.9% إلى 4.1% وهو ما يعادل نحو 32 ألف وظيفة ومعظمها في قطاع البناء، أمّا اليمن فسيتخسر نحو 95 ألف وظيفة

رسم بياني

تنضمّ المنطقة العربية إلى لائحة المناطق المعرضة للإجهاد الحراري ومخاطر ارتفاع درجة حرارة الأرض. ووفقاً لتقرير بعنوان «العمل في عالم أكثر احتراراً: تأثير الإجهاد الحراري على الإنتاجية والعمل اللائق» صادر عن «منظمة العمل الدولية»، من المتوقع أن تخسر هذه البلدان نحو 618 ألف وظيفة بدون كامل في عام 2030، وأن تتخفف إنتاجيتها بنحو 1.1% في حال ارتفعت حرارة الأرض بنحو 1.5 درجة مئوية. لا يُعرف سوى القليل عن تطوّر المناخ في المنطقة العربية بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، ومع ذلك، تبيّن الدراسات المتأخّرة أن متوسط الحرارة السطحية ارتفع خلال القرن العشرين مصحوباً بزيادة عدد الأيام الحارة وانخفاض عدد أيام البرد، حالياً، يراوح متوسط الحرارة في المنطقة خلال الصيف بين 40 و50 درجة مئوية، وبين 5 و15 درجة مئوية خلال الشتاء، ومن المتوقع أن يستمرّ متوسط الحرارة السنوي بالارتفاع بمعدّل 1.5 إلى 2.3 درجة مئوية حتى نهاية القرن الواحد والعشرين. طبعاً تتفاوت هذه المعدّلات بين بلد وآخر، وبالتالي تتأجها على فقدان الوظائف وقيمة الناتج المحليّ، بحيث تعدّ المناطق الساحلية أكثر تضرراً بتغيرات المناخ بالمقارنة مع المناطق الداخلية الصحراوية التي ترتفع فيها نسبة الرطوبة، فيما ستسجّل البلدان التي تعتمد على قطاعي البناء والزراعة الخسائر الأكبر.

من المتوقع أن يصل عدد العاملين في البلدان العربية إلى نحو 60 مليون عامل بحلول عام 2030، وهو ما يشكل 2% من مجمل عمّال العالم، على أن يتوزّع 62.3% منهم في قطاع الخدمات، في مقابل 14.3% في البناء ونحو 12.3% في الزراعة و1% في الصناعة التي تعدّ القطاعات الأكثر عرضة لمخاطر التغيّر المناخي، خصوصاً أن طبيعة عملهم تجعلهم معرّضين لارتفاع درجات الحرارة سواء، في العمل الزراعي أو في ورش البناء، أي في العامل الصناعي. إلى ذلك، تُقدّر «منظمة العمل الدولية» نوعية العمالة الضعيفة في البلدان العربية بنحو 37.4% من مجمل العمالة في عام 2017، وهي أكثر عرضة لمخاطر خسائر الوظائف، وبالتالي فقدان العاملين المرابا الجبّدة.

من ساعات العمل المفقودة سنتركّز فيها فضلاً عن أن غالبية العاملين في هذه القطاعات هم مهاجرون ولا يتمتعون بقدرة تكيف مرتفعة.

تعدّ الإمارات الأكثر تضرراً إذ ستخسر نحو 164 ألف وظيفة بدون كامل بغالبيتها في قطاعي الزراعة والبناء، ونسبة أقل في الصناعة. أمّا في ما يتعلق بمتوسط الناتج المحليّ، فإن البلدان العربية ستفقد 1.1% من إنتاجيتها في عام 2030 بالمقارنة مع 0.5% في عام 1995. وتتفاوت النسبة بين البلدان، بحيث تعدّ قطر الأكثر تضرراً إذ من المتوقع أن تخسر 3.2% من ناتجها المحليّ، تليها البحرين والإمارات بكافٍ من 2% من ناتجها المحليّ، أمّا الأردن ولبنان وعمان فهي البلدان الأقل تضرراً ولن تخسر أكثر من 0.2% من ناتجها المحليّ بحلول عام 2030 بسبب ارتفاع درجات الحرارة.